
اكتب في كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على كل من:

• معدل النمو الاقتصادي

• التوظيف أو التشغيل

• الاستثمار الأجنبي والمحلي

• مكافحة الكساد

• مواجهة الفقر

الاقتصاد اما ان يكون في حالة رواج - وجود قوة شرائية اكبر من الطاقة الإنتاجية للمجتمع - او الكساد - عدم قدرة المجتمع على تصريف المنتجات التي ينتجها - وذلك لعدم وجود قوة شرائية . وبوجود أي من الحالتين تقوم الحكومة بتطبيق حزم من السياسات الاقتصادية أي المالية والنقدية ونحن الان بصدد الحديث عن أدوات السياسة المالية للدولة . في حالة الكساد تقوم الدولة بضخ مزيد من الأموال بسبب انخفاض الطلب والقوة الشرائية او تخفض ما تأخذه من أموال عن طريق تخفيض الضرائب او الرسوم او تزيد القروض .

يمكن استخدام الأداة الضريبية بزيادتها او تخفيضها ، زيادة النفقات العامة او خفض المنح ، زيادة القروض الداخلية على حساب القروض الخارجية او العكس ، وغيرها في التوجهات الحكومية .

تصنف أدوات السياسة المالية الى نصفين : أدوات تلقائية مثل : نظام الضرائب التصاعدي ، المدفوعات التحويلية ، سياسات الدعم .

نظام الضرائب التصاعدي يكون على حسب رأس المال والربح أي يختلف من شريحة الى أخرى وبهذه الاداه تؤخذ الأموال من الأغنياء ويتم توجيهها الى مجالات الفقراء لتقريب الطبقات الاقتصادية والاجتماعية و تحقيق العدالة الاجتماعية .

ومن أداة الضريبة يمكن للدولة ان تحفز الاستثمار الأجنبي من خلال الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار او الاعفاء من رسم نقل الملكية فيم يخص المقتنيات العقارية وغيرها .

المدفوعات التحويلية تقدمها الحكومة للفقراء بدون مقابل ، يتم بها شحن وسائل الاستهلاك المحلي وذلك مهم لشحن الإنتاج لأنه لا انتاج بلا بيع واستهلاك . فزيادة الانفاق الحكومي تزيد نفقات المستهلكين وبالتالي يزداد النمو الاقتصادي .

سياسات الدعم تقوم الدولة بدعم بعض السلع الرئيسية لسد الفجوة التغذوية للمحافظة على صحته وبذلك تستهدف عامل انمائي لتحسين انتاجه وعامل اجتماعي . وهذه الأداة تصب في زيادة النمو الاقتصادي حيث ان تعريفه : الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الجديد والناتج المحلي الإجمالي القديم، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي القديم ، الناتج المحلي الإجمالي = نفقات المستهلكين + الإنفاق الحكومي + إجمالي الاستثمار + صافي الصادرات . فزيادة النمو الاقتصادي مرتبط بزيادة الناتج المحلي . نفقات المستهلكين و الإنفاق الحكومي ترتبط بأداتي المدفوعات التحويلية وسياسات الدعم .

اما الأدوات المقصودة أي المباشرة ، مثل : برامج الاشغال العامة ، مشروعات التوظيف العامة ، تغيير معدلات الضريبة . وهذه الأدوات مرتبطة بالتوظيف والتشغيل بشكل مباشر .

برامج الاشغال العامة : تعبيد الطرق، الانارة ، تنمية القرى ، مد خطوط المياه ، مد خطوط الغاز ، المجاري .

كل هذه المشاريع تحتاج الى توظيف العماله وتخلق فرص جديده بالتالي تكافح الكساد وتساعد هذه الأداة في زيادة الاستثمار المحلي .

مشروعات التوظيف العامة لإيجاد حل مؤقت للبطالة وذلك ملاحظة من فجوة اعداد المتخرجين والفرص المتاحة بالعمل . فهذه الأداة تصب مباشرة في التوظيف أو التشغيل و مواجهة الفقر .

تغيير معدلات الضريبة ، يكون حسب حالات الرواج والكساد التي يمر فيها المجتمع مثلاً المجتمع الذي يعاني من الكساد يعني ليس لديه القوة الشرائية ويجب خفض الضريبة و يجب دعمه . اما المجتمع الذي يمر بحالة رواج فهذا يعني ان المجتمع لديه قوة شرائية يمكن سحبها بفرض المزيد من الضرائب . أي ان هذه الاداه هامة في مكافحة الكساد .

التضخم و السياسة المالية

ان التضخم يُسبب انخفاضاً في معدل العائد من رأس المال، وبالتالي يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي، حيث أن معدل التضخم يُخفض من نسبة الربحية على الودائع إلى مستويات أقل ونتيجة لذلك، يقل الحافز على الادخار، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار وبالتالي مستوى الإنتاج .

ففي حالة ارتفاع الطلب الكلي أي التضخم لا بد من استخدام السياسة الانكماشية من اجل تخفيض الطلب الكلي ويتطلب ذلك تخفيض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب او كليهما ، وقد لا يكون لهذه السياسه اثر الا اذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك .

للتوضيح اكثر ..

السياسة المتبعة للضريبة في حالة التضخم

تقوم الحكومة على زيادة معدلات الضريبة وذلك لكبح جموح الطلب الهائل على السلع والخدمات، الذي لم يعد بمقدور المنتجين موازنته مع المعروض السلعي، والذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فتقوم الحكومة بفرض المزيد من الضرائب على السلع والخدمات وذلك بهدف رفع أسعار السلع والخدمات لقطع شهية المستهلكين عن الشراء، وتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج بسبب زيادة السعر لتحقيق حالة من التوازن بين العرض والطلب.

السياسة المتبعة للضريبة في حالة الركود

تقوم الحكومة بتخفيض معدلات الضريبة في حالة الركود وذلك لمحاولة تشجيع المستهلكين على زيادة الشراء والإنفاق لتحسين مستويات الطلب وتقليص الفجوة بينه وبين العرض، ومحاولة تشجيع الاستثمار بهدف توظيف أكبر عدد من العمالة لتحقيق العمالة الكاملة، ولكنَّ هنالك بعض الملاحظات على التخفيضات في معدلات الضريبة عندما تكون مستويات البطالة منخفضة، فإنَّ خلق حالة من التخفيضات الضريبية لا تؤدي إلى زيادة التوظيف بل يقوم كل من المستهلكون والمستثمرون على تأجيل استهلاكهم واستثماراتهم بغية الحصول على استفادة أكبر بسبب توقعهم أن يكون هنالك تخفيضات ضريبية قادمة فيما بعد.